«حقوق الإنسان» في مجلس الأمة زارت مراكز الإيواء

«حقوق الإنسان» البرلمانية زارت مراكز الإيواء

الدمخي وهايف أثناء الزيارة

قام أعضاء لجنة حقوق الإنسان في مجلس الامة والممثلة بعادل الدمخي وعدنان عبدالصمد ومحمد هايف، بزيارة لمراكز الإيواء والمخالفين لقانون الإقامة، وكان في استقبالهم العميد محمد الحريص والعميد ناصر العدواني.

صورة جماعية

شمات

الحكومة : سنحضر

كورونا المستجد ، واستعرض التوصيات المقدمة من اللجنة الوزارية لطوارئ كورونا .

وقرر المجلس اعتماد بليلين الإرشادات ،الخاصة بإعادة فتح انشطة كل من المرحلة الثانية والثالثة من خطة العودة تدريجيا للحياة الطبيعية ، المقدمين والمعدين من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء .

كما كلف مجلس الوزراء الهيئة العامة للقوى العاملة بالتنسيق مع وزارات الداخلية والخارجية والمالية ، لتحديد قيمة التكلفة المطلوبة لكل عامل من العمالة الوافدة المنتهية عقودهم ومخالفي قانون الإقامة ، والذين تم إحلالهم من مراكز الإيواء ، مع التزام أصحاب العمل بدفع قيمة تذاكر سفر تلك العمالة .

ووافق على عودة مزاولة التدريبات فقط ، والخاصة بالأنشطة الرياضية مع الالتزام بالاشتراطات الصحية ، والمواعيد المحددة لمزاولة الأنشطة وفقا لمراحل خطة العودة التدريجية للحياة الطبيعية .

كما بحث شئون مجلس الأمة ، خاصة ما تعلق بجلسته مجلس الأمة المزمع عقدها اليوم الثلاثاء وغدا الأربعاء ،لمناقشة الاستجوابين المقدمين لوزير التربية ووزير التعليم العالي ووزير المالية ، وكذلك مناقشة تطورات فيروس كورونا المستجد ، واستعرض المجلس بهذا الصدد رسالة سمو رئيس مجلس الوزراء الموجهة لرئيس مجلس الأمة بشأن حضور الحكومة بالحد الأدنى من أعضائها ، لتأمين النصاب اللازم لعقد الجلسة ، وذلك التزاما بالاشتراطات الصحية ، لاسيما التباعد واستكمال التجهيزات والتدابير الصحية المطلوبة لعقد الجلسات.

إلى ذلك شرح وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح للمجلس مستجدات الوضع الصحي في البلاد جراء انتشار فيروس كورونا المستجد ، من واقع الإحصاءات المتعلقة بأعداد حالات الإصابات والشفاء والوفاة في مختلف محافظات دولة الكويت ، حيث تبين ولله الحمد ارتفاع حالات الشفاء بنسبة تجاوزت 75% مقابل تزايد حالات الإصابات في بعض المناطق غير المعزولة .

وقد دعا مجلس الوزراء مجدداً المواطنين والمقيمين كافة إلى ضرورة الالتزام بالاشتراطات الصحية لتحقيق معايير ومؤشرات الانتقال إلى المرحلة الثانية من خطة العودة التدريجية للحياة الطبيعية لحين احتواء الوباء والقضاء عليه .

من جهة أخرى أحيط المجلس علماً بطلب وزارة الخارجية بشأن عودة أعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى دولة الكويت ، وأسرهم العالقين في الخارج والراغبين بالعودة إلى البلاد .

كما وافق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم بتعيين رئيس ونائب رئيس للهيئة العامة لمكافحة الفساد وأعضاء مجلس الأمناء ، وذلك على النحو التالي : عبدالعزيز عبداللطيف الإبراهيم رئيسا ، والمستشار نواف عبدالله المهيل نائبا للرئيس ، وكل من : خالد عبدالرزاق الخالد ، ود. مشاعل عبدالعزيز الهاجري ، والمستشار حسام سيد علي بهبهاني ، ونواف عبدالله البدر ، وعبدالعزيز منصور المنصور ، أعضاء .

ورفع مشروع المرسوم إلى صاحب السمو الأمير ، متمنيًا لهم التوفيق والسداد في أداء مهامهم ، كما عبر المجلس عن شكره وتقديره لأعضاء مجلس أمناء الهيئة السابقين ، على ما قدموه من جهود مخلصة .

من جانب آخر تدارس مجلس الوزراء توصية لجنة الخدمات العامة، بشأن إعادة تخطيط الحركة المرورية في الموقع الجنوبي لمبنى مجمع الوزارات الكائن في منطقة المرقاب ، وقرر تكليف المؤسسة العامة للرعاية السكنية ، بالتنسيق مع كل من الجهات المعنية لسرعة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ الحلول العاجلة ، والمرحلية ، والدائمة ، لمعالجة مشكلة الازدحام المروري في الموقع الجنوبي لمبنى مجمع الوزارات الكائن بمنطقة المرقاب ، ومواقاة مجلس الوزراء بأية معوقات قد تعترض سير العمل بمشروع إعادة تخطيط الحركة المرورية بتلك المنطقة .

من جانب آخر أبن مجلس الوزراء المغفور له بإذن الله تعالى وزير المالية الأسبق والمستشار في الديوان الأميري عبدالرحمن سالم العتيقي ، الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى يوم الجمعة الماضي ، مستذكرا بالتقدير جهوده المخلصة وإسهاماته الوطنية بمختلف المناصب التي تقلدها خلال مسيرة عطائه الحافلة بالإنجازات لخدمة قضايا وطننا العزيز .

دقت ساعة

الجهات ، عدة توجيهات عامة بهذا الشأن ، مع مراعاة طبيعة نشاط واختصاص كل جهة والالتزام بالتعليمات الصحية والإجراءات الاحترازية.

وأكد ضرورة إعداد جداول أسبوعية للعاملين سواء في مقر العمل أو عن بعد ، أو بنظام التدوير ودون تدوير ، وعدم السماح لمن تقرر إعفاؤهم بالحضور لمقر العمل ، مع تحديد ساعات العمل وفقا لاحتياجات كل جهة ، وعدم الاخلال بالحد الأقصى للعاملين ، كما هو محدد في الدليل.

في سياق متصل أعلنت وزارة العدل عودة العمل بالوزارة تدريجيا ابتداء من يوم الأحد المقبل ، وفقا للمراحل الموضحة بقرار مجلس الوزراء بهذا الشأن ، مع ضرورة الالتزام بالاشتراطات والإجراءات الصحية والتقيد بالضوابط.

وقال الناطق الرسمي باسم الوزارة عيسى البشر ، إن وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار الدكتور فهد العفاسي أصدر قرارا وزاريا رقم 1039 لسنة 2020 ، بتكليف قطاعات وإدارات الوزارة بالعودة للعمل.

وأوضح البشر أن دوام الموظفين سيكون بالتناوب فيما بينهم ، وبنسبة لا تزيد في المرحلة الأولى على 30 في المئة من إجمالي عدد الموظفين ، داخل كل وحدة تنظيمية في المبنى الواحد ، على أن تزاد أعداد الموظفين وفقا للنسب الموضحة في كل مرحلة من المراحل .

وذكر أنه وفقا للقرار يجوز في حالة الضرورة زيادة عدد الموظفين في أي من القطاعات بناء على طلب من رئيس القطاع موجه إلى وكيل الوزارة لأخذ موافقة ديوان الخدمة المدنية والسلطات الصحية المختصة ، وبين أن على رؤساء القطاعات تسمية الموظفين المكلفين العمل واستبدالهم خلال هذه الفترة حسب حاجة ومتطلبات العمل داخل كل قطاع أو إدارة ويجوز تكليف بعض الموظفين الاستمرار في مباشرة العمل دون استبدال إذا دعت الحاجة لذلك على ألا يزيد عدد الموظفين في اليوم الواحد عن النسبة المذكورة ويكون شاغلو الوظائف الإشرافية مكلفين بصفة دائمة.

ولفت إلى أن وفقا للقرار الوزاري على المصابين بأحد الأمراض المزمنة أو الخطيرة أو ذوي الإعاقة الشديدة أو المتوسطة أو المرأة الحامل أو من لديه تخفيف ساعات عمل أو من تجاوز عمره ال55 عاما أن يتقدموا للوزارة بما يفيد ذلك للنظر في إعفائهم من العمل خلال تلك الفترة . وقال البشر إن فترة الدوام الرسمي ستكون خلال أيام العمل التدريجي من الساعة الثامنة والنصف صباحا وحتى الساعة الواحدة ظهرا ويستمر وقف العمل بنظام البصمة ويكون إثبات الحضور والانصراف عن طريق التوقيع بالكشوف المعدة لذلك داخل كل وحدة تنظيمية.

وأوضح أن وزارة العدل ستبدأ استقبال المراجعين وتقديم الخدمات للمتعاملين مع المرفق بما يراعي في تنظيم عملية المراجعة الشخصية للمتعاملين مع المرفق وتقديم الخدمات . وأشار إلى أن الوزارة اتخذت كل إجراءات العودة إلى العمل خلال فترتي الحظر الجزئي والشامل وتم تهيئة بيئة العمل فعليا وإستيفاء متطلبات السلامة الصحية والإجراءات الوقائية من استخدام وسائل التواصل المتاحة للرد على استفسارات المراجعين.

ولفت إلى أنه عقب انتهاء مدة الأسبوعين سيكون استقبال المراجعين شخصيا عند الضرورة وذلك في الحالات فقط التي يستلزم فيها إنجاز المعاملة المراجعة الشخصية.

وأوضح البشر أن كل جهة ستنظم أسلوب وطريقة الحصول على موعد المراجعة الشخصية مع التقيد بالإجراءات الوقائية والاحترازية التي تقررها السلطات الصحية.

وذكر أن استقبال المراجعين سيكون في الصالات المخصصة لذلك فقط ويحظر نهائيا استقبال أو تجول المراجعين داخل مراكز العمل والمكاتب في مبنى الجهة الحكومية.

من جهة أخرى أصدر الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية هاشم هاشم قرارا ، يوضح فيه الإجراءات الاحترازية عند عودة العمل في القطاع النفطي ، اعتبارا من الأسبوع المقبل بعد اتخاذ مجلس الوزراء قرارا بذلك .

وجاء ذلك في تعميم أصدره هاشم بشأن الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، انه سيتم إعفاء الموظف العامل وعمالة المقاول من الحضور للمكتب والاستمرار في العمل من المنزل عند انطباق حالات بعينها من بينها : الإصابة بفيروس كورونا المستجد، ولم يتم تقديم ما يثبت شفاؤه ، والمقيم في مناطق تم إغلاقها من قبل السلطات ومناطق العزل ، والأشخاص الذين يعانون من أمراض الرئة المزمنة أو الربو الشديد ، إضافة إلى من تم تنويمه في المستشفى مرة واحدة على الأقل خلال الأشهر الـ6 الماضية ، والذي يعاني من الأمراض القلبية المزمنة والقصور في عضلة القلب وأمراض الشرايين التاجية ، مع وجود إصابة قلبية واحدة على الأقل خلال الستة الماضية والذي يعاني من الأمراض نقص المناعة الوراثي ، والموظفون الذين يعانون من نقص المناعة المكتسبة ، واستخدام ادوية مثبطة للمناعة «حالات زراعة الأعضاء» ، استخدام عقارات علاج السرطان ، والحالات الطبية المزمنة ومرض السكري غير المنضبط والذي استدعى التنويم مرة واحدة على الأقل بالمستشفى خلال الأشهر الستة الماضية أو كانت نتيجة الفحص التجسسي أو التراكمي لمستوى السكري بالدم تصل إلى 9 فما فوق ومرض ارتفاع ضغط الدم والذي استدعى التنويم مرة واحدة على الأقل بالمستشفى خلال الستة أشهر الماضي ، والفشل الكلوي ، وتليف الكبد ، والسيدات الحوامل والموظف العامل المعاق والموظف العامل الذي تتوافر فيه شروط تخفيف ساعات العمل بسبب مرضه أو من يرعى معاقا .

وشدد هاشم على ضرورة ان يقوم الموظف العامل وعمالة المقاول ممن تنطبق عليهم الحالات الموضحة ، بتقديم تقرير طبي يوضح الحالة الصحية له على أن يتم تحديد الجهة الطبية المناسبة حسب جهة العمل .

وقال انه سيتم تحديد ساعات العمل في مراحل عودة العمل في وقت لاحق حسب التوجيهات التي تصدرها الدولة ويترك لكل جهة وضع آلية التدوير المناسبة لها ، وفقا النسب المقررة لعودة العمل في المراحل المحددة بقرار مجلس الوزراء بخلاف المستمرين في العمل حاليا ، وتقرر كل جهة الحالات المرضية غير المذكورة سابقا ، من خلال الجهات الصحية المعتمدة لديها للنظر في اعفائها من الحضور للعمل على أن يتم دراسة وتقييم كل حالة على حدة .

«الصحة» : 75.5 في المئة

بما مجموعه 243 حالة من بين 511 إصابة جديدة ، فيما تعزز مؤشر آخر جيد يتمثل في تأكيد الوزارة ، أن نسبة الشفاء بين الحالات المصابة ب «كورونا» في البلاد ارتفعت إلى 75.5 % .

وجدد الناطق الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبد الله السند ، الدعوة للمواطنين والمقيمين إلى مداومة الأخذ بكل سبل الوقاية ، وتجنب مخالطة الآخرين ، والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني ، موصيا بزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للاطلاع على الإرشادات والتوصيات ، وكل ما من شأنه المساهمة في احتواء انتشار الفيروس.

وقال السند في المؤتمر الصحفي اليومي ، إن إجمالي عدد الإصابات في البلاد ارتفع إلى 36431 حالة ، في حين تم تسجيل حالتي وفاة إثر إصابتهما بالمرض ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى اليوم 298 حالة.

وأوضح أن جميع الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها بالمرض ، من بينها حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لها.

أضاف أن المصابين حسب المناطق الصحية جاءوا بواقع 161 حالة بمنطقة الفروانية الصحية ، و131 بالأحمدي الصحية ،و108 بالجهراء الصحية ، و74 بحولي الصحية ، و37 بالعاصمة الصحية .

وعن أعلى المناطق السكنية من حيث تسجيل الإصابة بالفيروس ، فقد ذكر أنها جاءت بواقع 40 في جليب الشيوخ و29 بالصباحية و 27 بالفروانية و21 بالفردوس و21 بالفحيحيل و20 بمنطقة سعدالعبدالله.

وفيما يخص آخر المستجدات في العناية المركزة لفت إلى أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في العناية المركزة بلغ 184 حالة ، ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض «كوفيد19-» ، وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 8602 حالة.

وعن مراكز الحجر الصحي المؤسسي فقد بلغ مجموع من انهى فترة الحجر الصحي المؤسسي الإلزامي خلال ال24 ساعة الماضية عدد 58 شخصا ، بعد القيام بكافة الإجراءات الوقائية والتأكد من خلو جميع العينات من الفيروس ، على أن يستكملوا مدة لا تقل عن 14 يوما في الحجر الصحي المنزلي الإلزامي اعتبارا من تاريخ مغادرة مركز الحجر المؤسسي.

وذكر السند أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال ال24 ساعة الماضية بلغ 2775 مسحة ، مشيرا إلى أن مجموع عدد الفحوصات بلغ 337387 فحصا.

كما أعلنت وزارة الصحة الكويتية بلوغ عدد حالات الشفاء من مرض «كوفيد – 19» 27531 حالة ، بعد تعافي 772 إصابة خلال الساعات الـ24 الماضية.

الفضل : تقدمت

واكد الفضل ان الخطة عبارة عن عدة برامج أولها فتح الاسواق ، خاصة وأن الحكومة لم تأخذ البعد الاقتصادي في خطتها لمواجهه ازمة كورونا.

واوضح ان الحكومة ركزت على العامل صحيا فقط مشيرا الى ان اعتماد الحكومة على راي السلطات الصحية فقط هو قرار منقوص واثر في الشكل النهائي الذي خرجت به إجراءات الحكومة وخطتها.

ولفت إلى ان الوزراء ووكلاء الوزارات تفاعسوا عن قول كلمتهم وقت اعداد الحكومة هذه الخطة حيث كان عليهم ان يمارسوا دورهم وان يقولوا رأيهم ويكشفوا عن مدى تأثر القطاعات الاقتصادية فيما لو استمرت الخطة بهذا الشكل.

واكد ان الورقة البحثية تعتمد على فتح الاسواق بكافة الاشكال بما لا يقل عن 40 في المئة من طاقتها الاستيعابية وقدرتها الانتاجية والخدمية بمواعيد مسبقة ونسب مع الاخذ بالاجراءات والاشتراطات الصحية مثلما تم في بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والامارات والمملكة العربية السعودية وبما يتيح لاصحاب المشاريع تسديد جزء من تكاليفهم المالية الأمر الذي بدوره سيخفف على الدولة اعباء كثيرة.

وطالب الفضل الحكومة بوضع برنامج للمنح السريعة لدعم الشركات وتوفير سيولة مالية لها لدعمها في مواجهة هذه الازمة.

واشار إلى ان استراليا منحت ما يقارب 100 الف دولار استرالي اي ما يقارب 22 الف دينار كويتي لكل صاحب عمل صغير ومتوسط لتغطية المصاريف العاجلة والسريعة وايضا بلجيكا ضخت 20 الف يورو لكل الشركات التي تم ايقاف اعمالها وكذلك الدنمارك التي اعلنت انها ستعوض 75 في المئة من الايرادات المفقودة نتيجة الازمة عندما انخفضت الايرادات الى 35 في المئة واكثر ، بالاضافة الى المانيا التي ثبتت برنامج المنح السريعة بما قيمته بين ٥ الاف الى 30 الف يورو لسداد الفواتير التي لا تحتمل التاخير او كفواتير للموردين.

واوضح الفضل ان البرنامج الثالث هو برنامج دعم الايجارات من اول يوليو القادم ولمدة ستة شهور مع الاخذ بالاعتبار الايجارات السابقة.

ولفت إلى ان قانون الايجارات الذي يناقش في اللجنة التشريعية قد لا يخرج بوقت قريب وذلك بسبب وجود الكثير من الآراء والاختلافات حوله والآراء الحكومية وكذلك راي المجلس الأعلى للقضاء مما قد يؤدي بالنهاية الى عدم الاتفاق على القانون او عند الاتفاق فان تنفيذه سيكون في وقت متأخر جدا كون ان هناك اوقات للتصويت عليه واصداره ووضع لائحته الداخلية.

وقال انه من الان حتى وقت اصداره قد يكون هناك ضحايا من اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بالمئات مشيرا الى ان هناك تفاصيل عديدة وراء عن كيفية تقاوض الحكومة مع اصحاب العقارات.

وعن البرنامج الرابع قال الفضل انه يختص بدعم الاجور مؤكدا ان القانون الذي تقدمت به وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هو قانون معيب لا يمكن تطبيقه.

واوضح انه حتى لو استطاعت اللجنة المالية البرلمانية التعديل على هذا القانون فان عملية التصويت عليه ستأخذ وقت ومن الان حتى اقراره سيكون هناك ضحايا كثر من اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ودعا الفضل الحكومة الى تبني برنامج لدعم الاجور بشروط بسيطة وميسرة دون اي تعقيدات تقضي بقيام اصحاب الاعمال المتضررة جراء ايقاف اعمالهم بإرسال طلب لجهة مختصة تعينها الدولة ثم تقوم على اثرها هذه الجهة بدفع 80 في المئة من الرواتب بما لا يزيد عن 1000 دينار للموظف او العامل لمدة ستة اشهر قادمة تبدء من يوليو المقبل.

وأفاد بأن البرازيل خفضت 50 في المئة من ساعات العمل ودفعت قيمتها للعمال وكذلك فرنسا عوضت 100 في المئة من ساعات العمل المخفضة لكل عامل وهولندا قررت بان اي شركة ستحصل على 90 في المئة من الرواتب في حاله خسارتها 20 في المئة من قيمتها السوقية وكذلك رومانيا التي قررت دفع 75 في المئة من راتب العامل وبريطانيا التي قررت دفع 80 في المئة من الراتب بما لا يزيد عن 2500 استرليني لمدة سبعة شهور.

حماد : قدمت

القضية المثارة ، يهدف الى خلط الاوراق لصرف النظر عن جلسة مجلس الامة ، والتي بها العديد من الموضوعات المهمة ولاغراض انتخابية، مشيرا الى انه كلف محاميه بمقاضاة كل من أساء لشخصه.

من جهة اخرى طالب حماد وزير التربية وزير التعليم العالي د. سعود الحربي بانهاء العام الدراسي في مدارس الوزارة ، اسوة بالمدارس الخاصة التي تسلم طلابها شهادات النجاح والانتقال للعام الدراسي الجديد.

وقال حماد ان هناك 700 الف طالبا وطالبة في مدارس الكويت بمتوسط كل مدرسة 700 طالب، متسائلا عن المخاطر الصحية التي تحيط بهم حال عودتهم الى المدارس في هذا الوقت ، مطالبا وزير الصحة د.باسل الصباح ، بتوجيه النصح الى وزير التربية ، وتوضيح المخاطر الصحية الناجمة عن عودة هؤلاء الطلاب الى مدارسهم.

واستشهد حماد برسالة وزير الصحة الى مجلس الامة بشأن عقد جلسة الثلاثاء يوضح فيها المخاطر الصحية لتجمع ما يقارب 100 شخصا في مكان واحد، مشيرا الى انه من باب اولى تطبيق ذلك على طلاب المدارس.

وأوضح ان « مدارس القطاع الخاص عطلت من دون امتحانات وانهت العام الدراسي وسلمت طلابها شهادات النجاح بدرجات عالية، مطالبا ان يتم تطبيق ذلك على مدارس القطاع العام مراعاة للظرف الصحي الذي تشهده البلاد وحماية للطلاب.

«المالية» أقرت

القانون اختصاص أصيل للجنة، مبينة انهم استمعوا لوجهة النظر الحكومية ممثلة في وزيرة الشؤون الاقتصادية مريم العقيل ،ولم يكن هناك خلافا في وجهات النظر حول هذا القانون، لكن اللجنة أصرت على ان يكون باثر رجعي.

وأشارت إلى أن هذا القانون وقتي وأن اللجنة تنتظر صدور مرسومه ولائحته التنفيذية وتسابق الزمن لإقراره ، موضحة أن جائحة كورونا من الممكن أن تختفي ومن الوارد أيضا أن تعود مرة أخرى وأن اللجنة تريد الأثر الفعلي الواضح على هذا القانون الذي ينعكس على المواطنين العاملين في القطاع الخاص.

وأكدت الهاشم أن القانون يراعي الكويتيين العاملين في القطاع الخاص ويقدم الدعم المتمثل بمقدار الفرق ما بين الراتب الكامل وما سيتم تخفيضه.

ولفتت إلى أن هذا التعويض سوف يتم باثر رجعي لإصرار اللجنة على ذلك وأن القانون عبارة عن 8 مواد وارتأت اللجنة أن يتم التركيز فيها على الدعم الحكومي المقدم فيما يخص رفع دعم العمالة والتامين ضد البطالة

وذكرت أنه سوف يتم صرف التامين ضد البطالة لمدة ٦ أشهر، وسيتم التمديد لمن انتهت مدة صرفهم اثناء جائحة كورونا .

اضافت ان تخفيض الراتب ومنح الإجازة في هذا القانون لن يكونا خاضعين لتدخل الوزير ، قبل ان يكون هناك اتفاق بين رب العمل والعامل، مؤكدة أن اللجنة ابقت على أن هذا الأمر يتم بالاتفاق بين رب العمل والعامل فقط دون تدخل أحد.

واكدت الهاشم ان الكلفة المالية للقانون الخاص بالآثار المترتبة على جائحة كورونا هي 240 مليون دينار ويخدم 51048 مواطنا يعملون في القطاع الخاص، لافتة الى أن الوزير في هذا القانون يستطيع ان يحدد القطاعات المشمولة والغير مشمولة.

واشارت إلى ان هناك قطاعات حققت ارباح كبيرة اثناء الأزمة، وفي المقابل هناك قطاعات خسرت بالكامل، لذلك فإن الوزير هو من يحدد من له الأولوية ويشمله القانون.

من جانب آخر وعن الندوة التي اقامتها اللجنة مؤخراً قالت الهاشم إن اللجنة وصل إليها اقتراح من أحد المبادرين بشأن آلية الصرف للمبادرين ورواد الأعمال وتم توجيه هذا المقترح الى رئيس البنك المركزي لدراسته والنظر فيه.

واكدت الهاشم اهتمامها بجميع الملاحظات التي تم تقديمها في ندوة الأربعاء، لافتة إلى انه سيكون هناك سلسلة من اللقاءات وعدم الاكتفاء بتلك الندوة، وإقرار عدد من القوانين لمساعدة اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

مصر تلوّح

إثيوبيا على ضفاف النيل مخاوف مصر من أن يؤثر الأمر سلبا على حصة القاهرة من المياه.

ونقل المتحدث باسم الخارجية المصرية عن شكري قوله إن اللجوء لمجلس الأمن سيكون «لكي ينهض بمسؤولياته في تدارك التأثير على السلم والأمن الدوليين عبر الحيلولة دون اتخاذ إثيوبيا إجراء أحادي يؤثر سلبا على حقوق مصر المائية.»

وأوضح شكري، خلال مشاركته في ندوة دبلوماسية عبر الدائرة التليفزيونية المغلقة، أن مصر التزمت بنهج التفاوض على مدار السنوات الماضية، وتحليها بنوايا صادقة تجاه التوصل إلى اتفاق منصف وعادل لهذه الأزمة، على نحو يحقق مصالح الدول الثلاث.

ولكنه استطرد قائلا إن الموقف التفاوضي الأخير «لا يبشر بحدوث نتائج إيجابية مع استمرارية نهج التعنت الإثيوبي».

هذا ولم يصدر بعد أي تعليق من الجانب الإثيوبي على التصريحات المصرية .

ومن المقرر أن يكون وزراء المياه في مصر وإثيوبيا والسودان قد عقدوا اجتماعا أمس ، لمناقشة مسودة اتفاق أعدتها السودان بتكليف من مصر وإثيوبيا.

إسرائيل تشق

وسوف يربط الطريق، الذي سيسمي الطريق الأمريكي، المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة التي تقع شمالي وجنوبي القدس. وقال مسؤول في بلدية القدس ل «رويترز» شريطة عدم نشر اسمه، إنه يجري بالفعل شق الأجزاء الوسطى والجنوبية من الطريق ، وسوف يتم طرح مناقصات للجزء الواقع في أقصى الشمال، بتكلفة متوقعة تبلغ 187 مليون دولار، قرب نهاية العام.

وإجمالا، من المتوقع أن يكلف المشروع، الذي سيمتد بمحاذاة أو قرب الأطراف الخارجية للقدس الشرقية، أكثر من ربع مليار دولار. وضمت إسرائيل القدس الشرقية، في خطوة لم تلق اعترافا دوليا ، بعد أن استولت على المنطقة، إلى جانب الضفة الغربية وقطاع غزة، في حرب عام 1967.

ويأتي البناء في الوقت الذي تستعد فيه الحكومة الإسرائيلية لبدء مناقشات على مستوى مجلس الوزراء اعتبارا من أول يوليو تموز حول تنفيذ الوعد الانتخابي لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بضم المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، وهي خطوة مقررة تثير انتقادات دولية متزايدة. وانهارت مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين في عام 2014.